لا بد لتضمن معنى الاستقرار فيكون حالا متداخلة قوله وهذا كتاب انزلناه
مبارك فيه دليل على تقديم الصفة غير الصريحة على الصريحة واجيب عنه بان
مبارك خبر مبتدأ مضمر وقد تقدم تحقيق هذا في قوله بعضهم وقال الواحدي
ومبارك خبر الابتداء فصل بينهما بالجملة والتقدير وهذا كتاب مبارك انزلناه
كقوله وهذا ذكر مبارك انزلناه وهذا الذي ذكره لا يمشي الا على ان
قوله مبارك خبر ثان لهذا وهو بعيد جدا فاذا سلم ذلك اليه فيكون انزلناه عنده
اعتراضا على ظاهر عبارته ولكن لا يحتاج الى ذلك بل يجعل انزلناه صفة لكتاب
ولا يحتاج حينئذ على هذا التقدير الى الجملة فالوجه ما قدمته لك من الاعراب
وقد تقدم وصفه بالانزال على وصفه بالبركة بخلاف قوله وهذا ذكر مبارك انزلناه
لان الاهم هنا وصفه بالانزال اذ جاء عقيب انكارهم ان ينزل الله على
بشر من شيء بخلاف هناك ووقعت الصفة الاولى جملة فعلية لان الانزال يتجدد
وقتا فوقتا والثانية اسما صريحا لان الاسم يدل على الثبوت والاستقرار وهو
مقصود هنا اي بركته ثابتة مستقرة ومصدق صفة ايضا او خبر بعد خبر
على القول بان مبارك خبر لمبتدأ مضمر ووقع صفة للنكرة لانه في نية الانفصال
كقوله تعالى هذا عارض ممطرنا • [illegible] • وقال مكي فيجيد
الذي نعت للكتاب على حذف التنوين لالتقاء الساكنين والذي في موضع نصبه
وان لم يقدر حذف التنوين فان مصدق خبر بعد خبر والذي في موضع خفض
وهذا الذي قاله غلط فاحش لان حذف التنوين انما هو للاضافة اللفظية وان كان
اسم الفاعل في نية الانفصال وحذف التنوين لالتقاء الساكنين انما يكون في ضرورة
او نادر كقوله ولا ذاكر الله الا قليلا • والنحويون كلهم يقولون في هذا
صادف الرحل ان حذف التنوين للاضافة تخفيفا ولا يقول احد منهم في مثل هذا
انه حذف التنوين لالتقاء الساكنين. قوله تعالى ولتنذر قرأ الجمهور بالخطاب
للرسول عليه السلام وابو بكر عن عاصم بالغيبة والضمير للقرآن وهو الظاهر

اى

اي ينذر بمواعظه وزواجره ويجوز ان يعود على الرسول عليه السلام للعلم به
وهذه اللام فيها وجهان احدهما هي متعلقة بانزلناه عطفا على مقدر
تقديره ليؤمنوا ولتنذر وقدره الزمخشري فقال ولتنذر عطف
على ما دل عليه صفة الكتاب كانه قيل انزلناه للبركات وتصديق ما تقدمه
من الكتب وللانذار والثاني انها متعلقة بمحذوف متأخر اي ولتنذر انزلناه
قوله ام القرى يجوز ان يكون من باب الحذف اي اهل ام القرى وان يكون من باب
المجاز اطلاقا للمحل على الحال وايهما اولى مجاز الحذف او الاضمار للناس المسألة
بلا اقوال تقدم بيانها وهذا القول واشباهه في القرية وهناك وجه لا يمكن هنا
وهو انه يمكن ان يكون السؤال للقرية حقيقة ويكون ذلك معجزة للنبي وهنا
لا يتاتى ذلك وان كانت القرية ايضا نفسها ههنا تتكلم الا ان الانذار لا يقع
لعدم فائدته قوله ومن حولها عطف على اهل المحذوف اي ولتنذر من حول
ام القرى ولا يجوز ان يعطف على ام القرى اذ يلزم ان يكون المعنى ولتنذر
اهل من حولها ولا حاجة تدعو الى ذلك لان من حولها يقبلون الانذار •
قال الشيخ ولم يحذف من يعطف حول على ام القرى وان كان يصح من حيث
المعنى لان حول ظرف لا يتصرف فلو عطف على ام القرى لكان مفعولا لامتناع
لعطفه على المفعول به وذلك لا يجوز لان العرب لم تستعمله الا ظرفا
قوله والذين يؤمنون بالآخرة يؤمنون به فيه وجهان احدهما انه مرفوع بالابتداء
وخبره يؤمنون ولم يتحد المبتدأ والخبر لتغاير متعلقيهما فلذلك جاز ان يقع
الخبر بلفظ المبتدأ والا لامتنع ان تقول الذي يقوم يقوم والذين يؤمنون
يؤمنون وعلى هذا فذو الفصل هنا واضح ولم يتعرض النحويون لذلك بل هم
يعرضون النظائر والثاني انه منصوب عطفا على ام القرى اي ولتنذر الذين
امنوا فيكون يؤمنون حالا من الموصول ولنسبه حالا ابو ... كحمله لما تقدم
لكنه لم يسوغ وقوعه خبرا وهو اختلاف المتعلق والهاء في به تعود على القرآن